لزمه رده وارش نقصه فلو غصب ثوبا قيمته عشره فنقصه لبسه حتى صارت قيمته خمسة ثم زادت قيمته فصارت عشره رده وردخمسه لان ما تلف قبل غلا الثوب نبت قيمته في الذمه خمسه فلا يتغير ذلك بغلا الثوب ولا رخصه وكذلك لو رخصت الثياب فصار قيمة الثوب خمسه لم يلزم الغاصب الاخمسه مع رد الثوب ولو تلف الثوب كله وقيمته عشره ثم غلت الثياب فصارت قيمه الثوب عشرين لم يضمن الاعشره لانها ثبتت في الذمه عشره فلم يزداد بغلا الثياب ولا ينقص برخصها فصل وان غصب ثوبا اوزيتا فذهب بعض اجزايه كحمل المنشعه وزيره الثوب فعليه ارش نقصه وان اقام عنده مده لمثلها اجره لزمه اجره سواء استعمله او تركه وان اجتمعا مثل ان اقام عنده مده وذهب بعض اجزايه فعليه ضمانهما معا الاجر وارش النقص سواء كان ذهاب الاجزا بالاستعمال اوبغيره وقال بعض اصحابنا ان ذهب بغير الاستعمال كثوب ينقصه النشر نقص نشره وبقي عنده مده ضمن الاجر والنقص وان كان النقص من جهة الاستعمال كثوب لبسه وابلاه ففيه وجهان احدهما يضمنهما معا والثاني يجب اكثر الامرين من الاجر وارش النقص لان ما نقص من الاجز في مقابله الاجر وكذلك لا يضمن المتاجر تلك الاجزا وتخرج لنا مثل ذلك ولنا ان كل واحد منهما يتقرر بالاجناب عن صاحبه فاذا اجتمعا وجبا كما لو اقام في يده مده ثم تلف الاجر مثبته في مقابله ما يفوت من المنافع الا في مقابله الاجزا وكذلك الاجزا لو لم يفت الاجزا وان لم يكن للمغصوب اجر كثوب غير محتاط مثل اجر عمل الغاصب وعليه ضمان نقصه لا غير فصل اذا نقص المغصوب عند الغاصب ثم باعه فتلف عند المشتري فله ان يضمن من شاء منهما فان ضمن الغاصب ضمنه قيمته اكثر ما كانت من حين الغصب الى التلف لانه في ضمانه من حين غصبه الى يوم التلف وان ضمن المشتري ضمنه قيمته اكثر ما كانت من حين قبضه الى حين تلفه لان ما قبل القبض لم يدخل في ضمانه وان كان له اجره فله الرجوع على الغاصب بجميعها وان شا رجع على المشتري باجر مقامه في يده والباقي على الغاصب والكلام في رجوع كل واحد منهما على صاحبه يذكر ان شا الله تعالى فصل واذا غصب حنطه فطحنها او شاه فذبحها وشواها او حديدا فعمله سكاكين او اوانى او حشيا فخيطها بابا او ثوبا او ثوبا فقطعه وخاطه لم يزل ملك صاحبه عنه وله اخذه وارش نقصه ان نقص ولا شي للغاصب في زيادته في الصحيح من المذهب وهذا قول ابي حنيفه وقال ابو حنيفه في

هذه

هذه المسايل كلها ينقطع حق صاحبها عنها الا ان الغاصب لا يجوز له التصرف فيها الا بالصدقه الا ان يدفع قيمتها فيملكها ويتصرف فيها كيف شا وروي محمد بن الحكم عن احمد ما يدل على ان الغاصب يملكها بالقيمه الا انه قول قديم رجع عنه فان محمدا ما نقل عن احمد انه نحو من عشرين مسئله واجتمعوا بما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم زار قوما من الانصار في دارهم فقدموا اليه شاه مشويه فتناول اللقمه فجعل يلوكها ولا يسيغها فقال ان هذه الشاه لتخبرني انها اخذت بغير حق فقالوا يا رسول الله طلبنا في السوق فلم نجد فاخذنا شاه لبعض جيراننا ولكن نرضيهم من ثمنها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اطعموها الاسرى رواه ابو داود ونحو من هذا ويدل على ان حق اصحابها انقطع عنها لو اذن لكان يردها عليهم ولنا ان عين المغصوب منه فلزم ردها اليه كما لو ذبح الشاه ولم يشوها ولانه لو فعله مملكه لم يزل عنه فانا فعله بملك غيره لم يزل عنه كما لو ذبح الشاه او ضرب النقره دراهم لانه لا خلاف بين الملك اذا كان بغير فعل ادمي فلم يزله اذا فعله ادمي كالردة ومتى ما الخبر فليس بمعروف كما رووه وليس في رواية ابي داود ولكن نرضيهم عنها فاما ان ثبت هذا فانه لا شي للغاصب بعمله زادت العين او لم تزد وهذا مذهب الشافعي وذكر ابو الخطاب ان الغاصب يشارك المالك بالزياده لانها حصلت لمنافعه ومنافعه اجرت مجرى الاعيان فاشبه ما لو غصب ثوبا فصبغه والمذهب الاول ذكره ابو بكر والقاضي لان الغاصب عمل في ملك غيره بغير اذنه فلم يستحق عوضا كما لو اعار ارضا فزرعها او باحا طعامه او زرع حنطه انسان في ارضه وساير عمل الغاصب فاما صبغ الثوب فان الصبغ عين مال لا يزول ملك صاحبه عنه لجعله مع ملك غيره وهذا مجمع عليه لانه اذا لم يزل ملكه عن صبغه جعله في ملك غيره وجعله كالصبغ القليل بعمله فيه اولى فان اصحابنا ان من زرع في ارض غيره يرد عليه نفقته ولنا الزرع ملك الغاصب لانه عين ماله ونفقته عليه يزداد به قيمته فاذا اخذه مالك الارض احتسب له بما انفق على ملكه وفي مسئلتنا عمله في ملك المغصوب منه بغير اذنه فكان لاغيا على اننا نقول انما يجب قيمه الزرع على احد امرين اما ان نقص العين دون القيمه رد الموجود ونقصه النقص وان نقصت العين والقيمه ضمنهما معا كالثوب اذا اعلاه وهكذا القول في كل تصرف فيه مثل نقره ضربها دراهم او حليا اوطينا جعله لبنا او غزلا نسجه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)